رهانات تفكيك شعوب منطقة المغرب العربي بالدفع لإيجاد أقلية دينية فيه (الأقليات والمخالص المحدقة بالعالم الإسلامي)

د. النذير بوالمعالي/ جامعة المدية- الجزائر

لقد تزايد استخدام ورقة الأقليات بكل أنواعها والدينية على وجه الخصوص للضغط على دول وشعوب العالم ومنها الدول الإسلامية بطبيعة الحال والتي لا تكاد تخلو دولة منها من أقلية ما والتي استطاعت خلال عقود بل وخلال قرون من العيش جنبا إلى جنب وأحيانا في مستويات أرقى من مستويات المسلمين أنفسهم واعتلت الصدارة في أماكن وأزمنة معينة، غير أن ضعف الدول الإسلامية من جهة وتزايد أطماع الدول الكبرى المهيمنة من جهة أخرى جعل الوطن الإسلامي في مرمى حجر هذه الدول المهيمنة بحجة التدخل الإنساني لحماية الأقليات المضطهدة والدفاع عن حقوقها المهضومة وهذا ما يلاحظ جليا في كل من العراق والسودان ولبنان واندونيسيا وربما في دول أخرى وفي ضفة أخرى من العالم الإسلامي حسب ما تقتضيه مصالح وأجندة الدول الكبرى المهيمنة هذه[1].

1 دافيد ب، فورسايت: حقوق الإنسان والسياسة الدولية. ترجمة: محمد غيتم، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993م)، ص137 وما بعدها.

لقد صدرت مذكرة عن وزارة الخارجية الأمريكية شهر أفريل1944م كان عنوانها(السياسة النفطية والولايات المتحدة) وكانت غاية في الدقة والتعبير عن مفهوم حرية وضرورة الوصول إلى المصادر الأولية في العالم وعلى رأسها مصادر الطاقة لأجل تأمين مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المصادر الحيوية التي تضمن لها التفوق والسيطرة على العالم، وبتنفيذ هذه المذكرة فقد وصلت إلى السيطرة على نصف إنتاج الكرة الأرضية الغربي واليوم هي بصدد توسيع هيمنتها وسيطرتها على ما تبقى من الجزء الشرقي للكرة الأرضية، وهي بذلك تجدد تفوقها العالمي والمحافظة على هذا التفوق بعد أن أصبحت القوة الأولى في العالم مما سمح لها بالمحافظة على الوضع المطلق والسائد حاليا وحماية الامتيازات القائمة مبقية على سياسة الباب المفتوح كمبدأ له الأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية لفتح نفوذ جديدة في العالم[1]، وهذا كله لم يتأت للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الكبرى المهيمنة ولو بدرجات أقل إلا بعد أن قامت بتوظيف قضايا دولية لتنفيذ سياستها هذه، ومن هذه القضايا وربما على رأسها قضايا حقوق الإنسان والتي منها حقوق الأقليات[2]، فهي أوراق ضغط ومساومة للدول ذات الأقليات وذات المصادر الطاقوية في آن واحد بما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية ومن سار على نهجها بالسكوت على بعض التجاوزات التي قد تحدث في حق بعض الأقليات في بعض البلدان التي تفتح أبوابها

1 نعوم تشومسكي: حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984م)، ص 28 وما بعدها.

2 سمير مرقس: الحماية والعقاب، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية. مرجع سابق، ص70.

أمام الشركات والاستثمارات الأمريكية وحتى القواعد العسكرية وكأنها تقول لها: "أنت حرة في أن تفعلي ما تشائين بمواطنيك ما دمت تقبلين بما نفعله نحن بثرواتك"[1]، والتي لا تستطيع الرفض وإلا جوبهت ببطاقة حقوق الإنسان وحماية الأقليات وبالديمقراطية وما إلى ذلك من أوراق الضغط، والتي هي من صنع أمريكا نفسها من خلال سياسة الفوضى الخلاقة التي تنتهجها في سياستها الخارجية. ولنتساءل ما سر هذه الضجة المثارة حول مسألة الأقليات وخاصة في تلك الدول التي توجد بها ثروات ومصادر أولية للطاقة والتي على رأسها دول العالم الإسلامي التي حباها الله بالكثير من هذه الثروات والمصادر ولعلنا اليوم لا نكاد نجد دولة فيها أقلية ما (حتى ولو كانت طائفة دينية من نفس دين الدولة) تنعم بالأمن والاستقرار، فهذا التوتر لم يكن وليد صدفة أووليد الأوضاع الداخلية ولو أن الأوضاع الداخلية إحدى أسبابه، وإنما مصدره الأساسي قوى خارجية شنت ولا تزال تشن الغارات تلو الغارات على العالم الإسلامي ولم ترفع يده عنه، فلم يزل الغرب يكيد لمنطقتنا ولأهلها متذرعا بشتى الذرائع والتي على رأسها مسألة حقوق الأقليات، فاستخدمت الدول الكبرى المهيمنة خلال ثمانية قرون خلت ولا تزال مسألة الأقليات الدينية مثلا ليس حبا في هذه الأخيرة، بل لإثارة القلاقل والفتن خدمة لأغراضها، فهي تلعب على حبل إحياء النعرات والفتن الداخلية القديمة بين أفراد ومواطني الدولة الواحدة بتطبيق وتفعيل سياسة الاستعمار في كل وقت وفي كل حين وهي سياسة فرق تسد[2] كي تستطيع التغلب على أي رفض داخلي محتمل لمقترحاتها في المسألة والتي لا تقدمها بالمجان بل

1 المرجع السابق نفسه، ص71.

2 فهمي هويدي. مواطنون لا ذميون"موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين"؛ مرجع سابق، ص37.

مقابل مطالب إستراتيجية في هذه الدولة أوتلك والتي لا يكون حينها في مقدور أبنائها الرفض وإلا واجهوا المزيد من الضغوطات[1]، فهي تخلق جوا من الريبة والشك والعداء بين مختلف طوائف وأقليات البلد الواحد . بين أبنائها. مما يسمح لها بفرض ما تريد ومتى تريد[2]، وقد وصف المؤرخ "ليدو فيك دي كونتش" هذه السياسة بقوله: "كان الغرب يعمل جاهدا على تأصيل بذور الكراهية والحقد ضد المسلمين في نفوس المسيحيين يتلقونها خلفا عن سلف، ويرضعها الطفل من شعور أمه، كما يرضع اللبن من ثدييها، فتسري في كيانه سريان الدم في عروقه، ينشأ على عقيدة تقضي على العلاقة بين المسيحيين وبين المسلمين إلى الأبد"[3].

لقد كان توظيف ورقة الأقليات الدينية في الوطن العربي أيام التدخلات الأجنبية في البلاد الإسلامية متكررا باستمرار فها هو نابليون بونابرت في حملته على مصر وهو في طريقه من مرسيليا إلى الإسكندرية يعلن عن عزمه تجنيد عشرين ألفا من المصريين غير المسلمين كي يخترق بهم جسم مصر في تلك الأيام، والأمر كذلك في الجزائر فقد كان الاستعمار الفرنسي محاولا جهده لإيجاد ثغرات من خلال أبنائها للسيطرة على الجزائر وإحكام قبضته وقد باءت محاولاته على العموم بالفشل إلا إذا

1 لقد توالى صدور بعض القوانين والمعاهدات الخاصة بالأقليات وحماية حقوقها في شكل عقوبات مما يوحي بأن المقصود منها حقيقة هو المزيد من الضغوطات على بعض الدول ذات الأقليات والمعنية بمصالح الدول العظمى تلك، أنظر: سمير مرقس. الحماية والعقاب. مرجع سابق، ص146 وما بعدها.

2 يوسف القرضاوي. الأقليات الدينية والحل الإسلامي. ط1، (عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1417هـ/1996م)، ص67.

3 يوسف القرضاوي. الأقليات الدينية والحل الإسلامي، مرجع سابق، ص68.

استثنينا بعض الحالات الشاذة هنا وهناك والتي لم تكن مؤثرة على اللحمة الوطنية والتي كللت سنة1962م بالانتصار على المحتل، ونابليون بونابرت ذاته وأثناء حصاره لمدينة عكا في فلسطين سنة1799م نجده يصدر نداءه إلى الأقليات اليهودية للتحالف معه لتنفيذ أطماعه الاستعمارية مقابل مساعدتهم على استعمار واحتلال فلسطين وهذا ما حرصت عليه بريطانيا فيما بعد نابليون عندما تحولت القيادة الغربية إلى يد الانجليز، والأمر يتكرر بعد أن أصبحت أمريكا صاحبة الأمر والنهي في العالم اليوم، فالقوى الكبرى دائما وأبدا كانت ولا زالت تحاول إيجاد الشرخ بين أبناء الوطن الواحد لأجل السيطرة والنفوذ وخاصة في البلدان المتعددة العرقيات والأقليات ما يسهل عليها الأمر، ولم يكن الاختراق الغربي في مصر والجزائر فقط بل كان أيضا في بلاد الشام في كل من سوريا ولبنان فقد حاولت تحويل الأقلية المارونية وخاصة في لبنان إلى ثغرة لاختراق بلاد الشام[1]، وعليه أقول إن الأقليات قد كانت وما زالت تستعمل كعنصر كبت لنهضة الأغلبية المسلمة في العالم الإسلامي.

وقد أكد هذا الأسلوب المستشرق اليهودي برنارد لويس (Bernard Louis) من خلال مخططه الجديد الذي ينصح فيه بتفتيت ما بقي من الأمة العربية والإسلامية وهذا من خلال تفعيل المعطيات الإثنية واللغوية والعرقية والدينية في هذه البلاد، وهذا منذ أكثر من نصف قرن(أيام احتلال فلسطين)[2]، وقد نشر هذا المخطط في مجلة وزارة الدفاع الأمريكية وهذا إيحاء آخر بأن المخطط في استمرار وليس من وحي

1 محمد عمارة. الإسلام والأقليات "الماضي والحاضر والمستقبل"، مرجع سابق، ص34.

2 لقد كانت أيضا حملة حماية مسيحيي الشرق بقيادة بعض اليهود، فما السر في كل هذا يا ترى؟ أنظر: سمير مرقس. الحماية والعقاب. مرجع سابق، ص85 وما بعدها.

الخيال بل هو مخطط له وعلى أكبر المستويات الإستراتيجية لأعظم دولة في العالم اليوم لإحداث المزيد من التفكيك والتفتيت في عالمنا[1]، وقد كان عنوان هذا المخطط:executive intelligence research project، ومما جاء فيه كما يذكر ذلك الدكتور محمد عمارة: ضرورة إيجاد أكثر من ثلاثين بؤرة انفصال في منطقتنا الإسلامية يكون أساسها ديني أومذهبي أوعرقي[2]، وهذا كامتداد لاتفاقية سايكس بيكو سنة1916م والتي تم بموجبها تقسيم الوطن العربي والإسلامي بين قوى الاستعمار الأجنبي، والهدف دائما هو المحافظة على التفوق الغربي على أية قوة إسلامية محتملة من أقصى المشرق الإسلامي إلى أقصى مغربه وهو بذلك يحافظ على

1 يسمي الباحث القبطي الدكتور سمير مرقس هذه الإستراتيجية بإستراتيجية الاقتناص والتفكيك، أنظر: سمير مرقس. الحماية والعقاب، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية. مرجع سابق، ص38.

2 إن مشكلة الأقليات قد تستمر لعقود أخرى مؤدية بذلك إلى مزيد من تفكك وتفتت وحدة الدول وخاصة التي يراد لها هذا التفكك والتفتت من قبل الدول الكبرى المهيمنة، فهذا التفكك والتجزء مرشح للإستمرار والتوسع في عالمنا الإسلامي خاصة، وهذا للتمكين للنظام العالمي الجديد الذي لا يمكن أن يكتب له النجاح على أرض الواقع مع وجود دول قوية ترفضه، فالقصد الأساس هو الإمعان في إضعاف تلك الدول التي قد تشكل عائقا في وجه تطبيقه، ويتركز هذا التفكك في اعتقادي على محور الثقافة ومحور الإقتصاد ومحور السياسة بما يمكن أن يحمله كل محور منفردا، فالقوى الخارجية المهيمنة تدفع باتجاه تسييس كل التمايزات والاختلافات التي هي في الأصل طبيعية في البشر كاللون والعرق واللغة والدين... واستثمارها فيما يخدم مصالحها الحيوية مستقبلا، أنظر: برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. مرجع سابق، ص75 وما بعدها.

قوة الكيان الصهيوني المزروع في قلب المجتمع الإسلامي والذي يعتبر الراعي والمشرف على مصالح الغرب البعيد في منطقتنا العربية الإسلامية[1].

ولم يكتف الغرب بهذا فقط، بل قام في سبيل تحقيق غاياته بمحاولة تشويه صور من تاريخ التسامح والتعايش في الإسلام والذي كان فريدا من نوعه وبشهادة المنصفين من أبنائه، وكان استشهادهم بحوادث وجزئيات عارضة صاحبت أيام تعصب بعض المسلمين ولم ترق إلى المستوى الذي تصبح فيه نموذجا إسلاميا[2]، وهذا الاجتزاء في الاستشهاد والتدليل على إحدى مبادئ الإسلام وهو مبدأ التسامح والتعايش مع الآخر لدليل قاطع على ما يخطط له الغرب وعلى رأسه الدول الكبرى المهيمنة.

إن رفض فكرة التكامل والنظر للتعددية الثقافية والدينية واللغوية والعرقية كحقيقة اجتماعية يجب التعامل معها بجدية وبنظرة السلطة لمواطنيها لا يمكن أن تعطي نتائج ملموسة على المستوى السياسي إلا إذا كان المنهج السياسي المتبع

1 محمد عمارة. الإسلام والأقليات "الماضي والحاضر والمستقبل". مرجع سابق، ص35.

2 نتيجة لظروف خاصة قد تحدث مشاحنات بين بعض أبناء الوطن الواحد فهذا الذي حصل قديما ولا يزال يحدث اليوم وسيبقى مستقبلا لأنه مما فطر عليه الناس من اختلاف وخاصة عند العامة منهم، ومن ذلك مثلا أن أهل الذمة (الأقلية) تبوؤوا مراكز قوية في التسيير الإداري والمالي خاصة في فترات مختلفة في الدولة الإسلامية، فلم يحسنوا معاملة المسلمين وهم الأغلبية في المجتمع، بل أظهروا تسلطا وتعنتا وتجبرا، أنظر: يوسف القرضاوي. الأقليات الدينية والحل الإسلامي. مرجع سابق، ص69. وفي هذا يقول آدم ميتز:"وكانت الحركات التي نقصد بها مقاومة النصارى موجهة أولا لمحاربة تسلط أهل الذمة على المسلمين، ويقول في هذا أيضا: إن أكثر الفتن التي وقعت بين النصارى والمسلمين بمصر نشأت عن تجبر المتصرفين الأقباط" طبعا كان هذا في القرن الأول الهجري، أنظر: آدم ميتز. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري.ج1؛ ص:105 وما بعدها.

مصاحَبا بانفتاح وتعقل وتفهم يكفي بوضع المسألة في إطارها اللازم لأجل معالجتها على أساس من المساواة والعدل والحرية واحترام الآخر وهذا هو الكفيل بتحقيق الاستقرار وتحصين الدول في وجه التفتت واللاستقرار وعلى العكس تماما فكلما افتقد المنهج السياسي القدرة على التأقلم والتغيير في نفس اتجاه المجتمع واتجه نحو الانعزال والانغلاق والتعصب مضربا عن إيجاد القواسم الجامعة لاستيعاب كل أبنائه كلما ترتب على ذلك آثار سلبية تزعزع الاستقرار داخل المجتمع وتخلق حالة من الفوضى[1]، خاصة مع دعوات الإثارة وتسييس بعض المطالب الداخلية للأقليات وإعطائها بعدا دوليا يسمح للقوى الخارجية ذات المصالح بالتدخل باسم المعاهدات والاتفاقيات المختلفة ذات الصلة بموضوع الأقليات[2]، ويحدث هذا بتشجيع من الدوائر الأمريكية

1 ما يمكن ملاحظته في بعض بلدان العام الإسلامي هو أنه وبدل السير نحو التجانس والاستيعاب الواعي والهادف للأقليات نجد هناك ميلا كبيرا نحو قبول التفتت، ويتأكد هذا التفتت يوما بعد يوم مما نلاحظه من ضعف على مستوى هذه الدول في قراراتها السياسية، مما أدى بها إلى فقد هيبتها في العالم وتكالب الخارج عليها بفعل عوامل من الداخل، أنظر: برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. مرجع سابق، ص24، وأيضا: العزاوي، دهام محمد دهام. الأقليات والأمن القومي العربي"دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي"، ط1، (عمان: دار وائل للنشر، سنة: 2003م)، ص22.

2 لا يجب في كل الأحوال أن نخضع ونستسلم ونتنازل للمطالب اللامتناهية لبعض الأقليات المدفوعة من جهات مختلفة ولأغراض مشبوهة والتضحية بالمبادئ الكلية الثابتة للأمة لأجل هذا، بل الواجب حينئذ يحتم علينا تناول خلفياتها ودوافعها والنظر فيها محاولين بذلك إبلاغهم الحجة وكشف اشتراكهم في المؤامرات التي قد تكون هي سببا فيها وتنفيذ هذا بكثير من الوعي والإلمام

والصهيونية لإحداث نوع من التوازن وأحيانا التفوق لجهات معينة في منطقتنا الإسلامية على المدى القريب(التفوق الإسرائيلي في المنطقة)[1]، وللوصول إلى تهيئة الأجواء ثقافيا وسياسيا لولادة سايكس بيكو ولكن في ثوب جديد لتجزيء المجزأ وتقسيم المقسم من عالمنا الإسلامي على المدى البعيد، والملاحظ أن الغرب لا يستثمر في الأقليات الدينية وفقط كما يتصور البعض، بل يستثمر في أنواع الأقليات كلها فهو يستثمر في الأقليات الدينية في مصر ولبنان والعراق ويستثمر في الأقليات اللغوية والعرقية في العراق وإيران وتركيا ويستثمر في الأقليات اللغوية في الجزائر والمغرب وليبيا[2]، فهذه ثغرات ثلاث في نسيج الدول العربية والتي يمكن أن تؤتى منها[1]، فما

بأبعاد المخاطر ومحاولات استدراج الأغلبية للوقوع في تجاوزات ضد الأقليات فتعطي بذلك العصا لجلاديها وتمكنهم من مرادهم، أنظر: جمال البنا. الحساسية الدينية، ص18.

1 سمير مرقس. الحماية والعقاب، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية. ص:57.

2 تنفرد دول المغرب العربي الإسلامي (موريطانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) مجتمعة ربما عن غيرها من دول العالم الإسلامي بميزة جيدة وهي افتقاد التعدد الديني والمذهبي فيها، فالمذهب الفقهي المنتشر والمعتمد هو المذهب المالكي، وحتى على مستوى القراءات القرآنية فالقراءة المشهورة فيه هي قراءة ورش عن نافع، ولكن الاستعمار الفرنسي عندما أحس بأن مصالحه ستمس في هذه الأقطار وأن أيامه باتت معدودة فيها (دول المغرب الإسلامي) من خلال تمسك هؤلاء السكان بهويتهم العربية الإسلامية فقد قام بتسخير الطاقات العلمية والأكاديمية لخدمة الفكرة الأمازيغية ليحدث نوعا من الفتنة محاولا بذلك زعزعة لحمة أبناء الشعب الواحد، فجعل منطقة القبائل الكبرى في الجزائر بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي مجالا لنشاط تبشيري واسع كان من أبرز رموزه الكاردينال دي لافيجري وأحد مؤسسي حركة الآباء

هو المطلوب منا في مواجهة هذا التحدي الجديد؟ ففي نظري الحل يكمن في احتضان هذه الأقليات والتي هي منا ونحن منها باعتبار بعض القواسم التي تجمعنا كاللغة الواحدة مثلا أوالعرق الواحد، مع محاولة إيجاد إدارة مشتركة لتعدد الهويات والثقافات داخل نسيجنا العربي والإسلامي مثلما كانت عليه أيام قوة الدولة الإسلامية حين وجد التكامل والتفاعل بين مختلف مكونات الدولة والذي ما وجد إلا عند الاعتراف بالتباينات المختلفة(دينية، لغوية، عرقية، عرقية...)، ولي هنا وقفة لابد منها وهي ضرورة إشراك العلماء والمثقفين وكل من باستطاعته تقديم الحلول الحقيقية للمشكلة بعيدا عن المهدءات والمسكنات الآنية وهذا لأجل معرفة جوهر المشكلة وبالتالي الوصول إلى الحل الجوهري لها[2].

إن التحديات التي تواجه الأقليات المتواجدة في البلاد الإسلامية في الوقت الحاضر ما هي في حقيقة الأمر إلا تحديات تواجه الأمة الإسلامية خاصة وأن القوى المهيمنة في العالم تحاول جاهدة أن تحول مسألة الأقليات إلى مشكلة، فتجعل منها

البيض التي دأبت على نشر الكاثوليكية في الجزائر، وكان هدف فرنسا الإستعمارية من فعلتها هذه هو حذف تعاليم الإسلام واللغة العربية من مدارس هذه المنطقة، أنظر: عبد الله الحسين. الأقليات في الواقع العربي "الاندماج والتجزئة". ط1، (دمشق: دار مشرق . مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، 1995م)، ص21 وما بعدها، وأيضا: أحمد بن نعمان. فرنسا والأطروحة البربرية "الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل" ط2، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، سنة1417هـ/1997م)، ص41 وما بعدها.

1 جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات/ بديل عن تكاثر الدول. ص167 وما بعدها.

2 برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ص89.

ورقتها الرابحة والضاغطة وثغرة الاختراق والتدخل في العالم الإسلامي وهذا بهدف تأخير وإعاقة تقدم الأمة والإمعان في تخلفها وهي تعيد بذلك مشروع الحماية الاستعماري للأقليات القديم للهيمنة على منطقتنا وعلى خيراتها[1].

وبالعودة إلى التذكير أن هذه التحديات في حقيقة الأمر ما هي إلا تحديات في وجه الأمة الإسلامية فإنه وجب علينا لقطع الطريق أمام ما يحاك لنا من مخططات تفتيت وتقسيم والتي تديرها الدول المهيمنة ذات المصالح المختلفة في منطقتنا العربية الإسلامية أن نقوم بدورنا المرجو منا كأغلبية، والذي يراه المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة على النحو التالي[2]:

1. حل المشكلات الحقيقية التي تعاني منها الأقليات باعتبارها جزءا من الأمة وباعتبار مشكلاتها جزءا من مشكلات الأمة.

2. إدارة حوار داخلي بين الحكماء لتحديد وتمييز المظالم الحقيقية من الأحاسيس الزائفة أوالمتضخمة بالظلم، فالحكماء في مختلف الفرقاء كثيرون وهم الممثلون للأغلبية... وحوارهم هو السبيل لقطع الطريق على القلة العميلة والمعادية والتي صنعها الاستعماريون والصهاينة... وقطع الطريق على الغلو الديني عند مختلف الأطراف.

3. إعمال المنهج الإسلامي الأصيل المعتدل في مداواة الجراح بدلا من توسيع هذه الجراح، فمن الخطأ والخطيئة الاكتفاء بردود الأفعال وخاصة تلك التي تصدر عن العامة والجماهير، فالتحصين ضد الغوايات، وإقالة العثرات هو الأولى بالإتباع وليس تصيد الأخطاء.

---

1 محمد عمارة. الإسلام والأقليات "الماضي والحاضر والمستقبل" ص32.

2 المرجع السابق نفسه، ص41.

فهذه من واجباتنا الأساسية في المرحلة الحالية لرفع التحدي الموجه ضد الأمة الإسلامية عامة وضد بعض الدول العربية والإسلامية اليوم بوجه خاص والذي يقع في جزئه الأكبر في اعتقادي على طبقة من الأمة هي طبقة العلماء وذوي الرأي، فعزم الأمة من عزمهم، فمن واجبهم أن لا يبقوا مكتوفي الأيدي معصوبي العينين معقودي الألسن في مواجهة هذه التحديات والمخاطر المحدقة بأمتهم في عصر أصبح تسيره قوة العلم وإنتاج الأفكار ولذلك فأنا مع كل ما ذهب إليه المفكر الإسلامي الكبير محمد عمارة في الحلول التي قدمها لرفع هذه التحديات.

وبالنظر لكل ما سبق ذكره فأنا أرى الحل في الآتي من خلال العنوان الآتي:

ضرورة الحل الإسلامي لمسألة الأقليات الدينية في البلاد الإسلامية

لقد اكتفت جل المجتمعات ذات الأقليات المختلفة (ومنها الدينية) بحلول سطحية وآنية لا تراعي ديمومة علاقة المواطن بوطنه فقامت بمنح هذه الفئة من المواطنين بعضا من الحقوق، كحق تعلم اللغة الخاصة بها وحق تمثيلها السياسي في المؤسسات الرسمية للدولة وهذه الحقوق ورغم كثرتها أحيانا "تختلف درجة تمتع الأقليات بحقوقها من دولة لأخرى حسب النظام السياسي السائد وحسب درجة الوعي السياسي داخل الدولة"، فإنها تبقى غير كافية ولا تتماشى مع الحقوق الإنسانية لهذه الأقلية والتي خلقها الله عز وجل وفطرها عليها وما كثرة المطالبة بالحقوق على حساب القيام بالواجبات من طرف بعض المواطنين إلا إشارة إلى درجة ما تعانيه هذه الفئة من المواطنين من بخس لحقوقها وطمس لمعالم شخصيتها وهويتها وعدم تمتع أفرادها بحقوق المواطنة الكاملة والتي إذا تحققت في كنف الحرية والعدل والمساواة بين جميع المواطنين في البلد الواحد لاختفت وزالت فكرة تمرد وانفصال فئات

من المواطنين "أفراد الأقلية" عن الدول[1] لأن الكثير من الجماعات والأقليات في دول كثيرة من العالم لها مطلب بسيطة ومتواضعة مختزلة في المطالبة بحقوق المواطنة الكاملة دون إقصاء أوتمييز أوتحيز لطرف من المواطنين على حساب آخر ومن هذه المطالب نجد مثلا مطالب سياسية وثقافية في إطار دولتها وتحت رايتها ودستورها.

إن الواقع الاستبدادي وانعدام الحرية والعدل قد يدفع في الكثير من الأحيان باتجاه رفع سقف المطالبة بالحقوق من طرف الأقليات وعلى اختلاف أنواعها وأشكالها محاولة بذلك وساعية إلى أن تكون شريكا في إدارة شؤون الوطن وأن تكون على قدم المساواة مع الأغلبية من المواطنين الذين قاسمتهم الأرض والآمال والآلام وما تعرض له وما قد يتعرض له الوطن من صعاب ومواجهة الصعاب والتحديات، فمطلبها بسيط إذا ما قيس على هذا النحو وهو اقتسام الغنم والغرم ولكن إهمال هذه المطالب البسيطة قد يحولها إلى مشكلة حقيقية يستعصى عليها حلها فيما بعد[2].

لقد دأب أئمة المسلمين على مر الفترات والعصور وتعاقبها لأجل دمج هذه الفئة من المواطنين في المجتمع على أكمل وجه ودون إقصاء أوأدنى تفرقة، والهدف هو توحيد أفراد الوطن الواحد وقطع الطريق أمام الفرقة والتشرذم وهذا على عكس ما يراد

---

1 الهمالي عبد الله عامر: الأقليات. ص19.

2 والحق هو أنه لا يمكن أن توجد مشكلة اسمها الأقليات إلا إذا أوجدتها الأغلبية بفعل تسلطها أو ظلمها للأقلية وعليه فوجود مشكلة الأقليات أساسها وجود مشكلة للأغلبية، أنظر: برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ص25، وأيضا: سمير مرقص. الحماية والعقاب، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية، ص192، وأيضا: فايز سارة. أقليات في شرق المتوسط. ص136.

للأقليات من وجهة النظر الغربية فيراد للأقلية أن تكون حصان طروادة لأجل تفكيك المجتمعات والدول الكبرى إلى إمارات ودويلات يسهل على الدول الكبرى تسييرها عن بعد والتحكم في مصائرها، وإلا فما سر كل هذه الضجة حول الأقليات؟ أوبعبارة أخرى ما سر هذا التحرك المفاجئ للأقليات سواء الدينية منها أو اللغوية حسب مكان تواجدها وفي آن واحد وفي كل أركان العالم العربي والإسلامي رغم تواجدها بيننا منذ ما يقارب أربعة عشر قرنا من الزمان[1].

إن الواجب على ولاة أمور المسلمين اليوم وعلمائهم أن يفكروا فيما يمكن من خلاله إرساء دعائم مجتمع إسلامي مركب من الأغلبية المسلمة والأقلية غير المسلمة، وهذا من خلال إنشاء وتدوين دستور للدولة يراعي الجوانب الأساسية لهذه التركيبة الاجتماعية من مسلمين وغير مسلمين فيضمن العيش الكريم والحر للمواطن غير المسلم وحريته وتمسكه بمعتقده فلا يكره على إتباع غيره من المعتقدات مع ضمان أدائه للعبادة التي يأمر بها دينه مع إقامة شعائرها ومختلف الحقوق التي لا تكتمل مواطنته إلا بها وفي المقابل يلتزم باحترام مشاعر الأغلبية من المسلمين بما لا يسيء إليهم ويجرح مشاعرهم.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي محاولا وضع معالم حل إسلامي لمسألة الأقليات ومعددا للعناصر التي يراها ضرورية في الدستور الإسلامي ليكتب له النجاح وبالتالي الاستقرار داخل الدولة، فيقول في مسألة الأقليات، سابعا: "يضمن هذا الدستور للأقليات غير المسلمة العيش في كنف الإسلام أحرارا في التمسك بعقائدهم، وأداء عباداتهم، وإقامة شعائرهم، بشرط أن يحترموا مشاعر الأغلبية ولا يجرحوا أحاسيسهم بما لا حاجة بهم إليه من افتعال التحديات والتظاهرات التي لا تثمر إلا

---

1 جمال البنا. الحساسية الدينية، ص12.

إيغار الصدور، وأن يكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين إلا ما اقتضته ظروف دولة إيديولوجية تقوم في الأساس على فكرة الإسلام"[1]، ومثلما هو اليوم في بلاد الغرب أقليات مسلمة خاضعة لقوانين المواطنة المسطرة من طرف الدولة، هذه الأخيرة التي تمنح الحقوق للمواطن في مقابل القيام بواجبات اتجاه الوطن فكذلك الأمر بالنسبة لأهل الذمة بالمصطلح التراثي أوالأقلية غير المسلمة في المجتمع الإسلامي بالتعبير الحديث، فتمتعها بالحقوق يوجب عليها القيام بواجبات اتجاه هذا الوطن، فلا يمكن تصور مواطنة بلا واجبات ولا انتماء بلا بذل وعطاء لهذا الوطن، وعلى رأس هذه الواجبات واجب التضحية والإخلاص وعدم الخيانة بالإضافة للواجبات المالية التي يقتسم أعباءها المسلم وغير المسلم بغض النظر عن تسمياتها.

إن السياسة الشرعية تقتضي مراعاة وتتبع ما يصلح للأمة سواء على مستوى التنظير أوعلى مستوى الفعل والتطبيق وهذا وفق أحكام الإسلام، فرغم المعالجة الفقهية لعلماء الإسلام لها ولكل ما استوعبته في حينها، فإن التحدي لا زال قائما أمام المسلمين اليوم لرفعه في المسألة، وأن في تعدد آراء الفقهاء وعلماء الإسلام عامة رحمة بهذه الأمة وفسحة في الدين ومخرجا للكثير من القضايا المستجدة والتي تطرح هنا وهناك ومنها مسألة الأقليات والأحكام المتعلقة بها في عصرنا، فالمعالجة التراثية لبعض الجوانب فيها قصور وهذا أمر طبيعي لأنها اجتهادات بشر من جهة ولعدم قيام الظرف الحالي في تلك الأيام من جهة ثانية، وبما فضل الله الإنسان ووهبه من عقل فهو مفكر بطبعه وبما أراده الله له، فليس الإنسان بأكله وشربه ولباسه وصورته وهيئته وإنما بفكره وإبداعه فلا يكون مقلدا في كل شيء وخاصة في الحلول التي اقترحها

1 يوسف القرضاوي. الحل الإسلامي فريضة وضرورة. ص80.

أسلافنا في قضايا ومسائل وقعت على أيامهم، بل هو مطالب اليوم بمحاولة إيجاد حلول مكيفة مع عصره لكي يتحقق نفعه للبشرية عامة ولأمته على وجه الخصوص بأن يحاول إيجاد الحلول للمسائل المستحدثة والتي لم يتمكن أسلافنا من رؤيتها من كل جوانبها، ليس تقصيرا أوعدم إدراك منهم وإنما لما جد في المسألة وتماشيا مع ظروف الحياة العصرية[1]، ولاعتبار أن العالم تغير اليوم ولم يعد كما كان في القرون الهجرية الأولى التي بنيت فيها تلك الأحكام، لذلك لا بد من فتح باب للاجتهاد على الأقل ليتمكن المسلمون من متابعة تطورات العصر، خاصة فيما كان فيه اختلاف بين فقهاء الإسلام ولم يحصل عليه إجماع وللتدليل على أن الإسلام صالح لكل زمان ولكل مكان وأنه ما خلى عصر من العلماء المسلمين المفكرين فلا يمكن أن نتصور عصرنا هذا بدون مفكرين وفقهاء مسلمين رغم كل الإمكانيات والوسائل والظروف المواتية والمتاحة والتي تتاح لعلماء وفقهاء الإسلام الأوائل.

وقد يخطئ من يعتقد أن السلطة أو السيطرة على الأوضاع والتحكم فيها يعتمد على متغير الكم وحده، وإنما يعتمد أيضا على متغيرات أخرى مثل القوة والفعالية والمهارة التنظيمية والزعامة والموارد والتعليم[2]، وهذا الكلام يقودنا إلى القول بأن الحلول الحقيقية في الإسلام إنما تعتمد على ترسيخ مبدأ الحرية والعدل خاصة بين كل المواطنين، والبعد عن الإكراه والإلزام القصري لأفراد الأقلية بدعوى دمجهم في المجتمع، ففكرة إدماج الأقلية في المجتمع الإسلامي جيدة بشرط إعطاء الحرية فيها، لأن إلزام الناس بأمور معينة وإكراههم عليها يؤدي في النهاية إلى بطء نمو المجتمع

---

1 يوسف القرضاوي. الحل الإسلامي فريضة وضرورة، ص142.

2 سميرة بحر. المدخل لدراسة الأقليات، ص14.

والفكر في آن واحد، غير أن إعطاء الحرية فيها يدفع باتجاه تنمية الفكر وتوسيع إدراك أفراد الأقلية بضرورة الإندماج ومحاسنه، فإكراه الأقلية يؤدي بها إلى عدم استيعابها للواقع وعدم إدراكها للمصالح الوطنية العليا والإستراتيجية، فتبدأ بالبحث والاجتهاد للتخلص من هذا الإكراه باللجوء إلى طرق ووسائل لا تخدم الأمة والدولة، بل وقد توصلها إلى مشارف الإنهيار والتقسيم، ولا ينفع متغير الكم حينئذ في فرض السلطة والسيطرة على الأوضاع في مواجهة هذا التحدي، ولقد ساس الفرس ودام حكمهم لمدة طويلة وكان السر في ذلك هو نشر العدل والحرية والإنصاف، فقد سئل يزدجر الثالث آخر ملوك الفرس المتقدمين بماذا انتظمت الأمور ودام السرور في بلادكم؟ فأجاب: "إنما لم نهمل العدل والإنصاف فعمرت بلادنا، وقربنا الأمناء وأهل الشفقة والمروءة، فحصلنا على الرفاهية والنماء والسعة في بلادنا، وعاملنا الرعية باللطف والإحسان فامتلكنا قلوبهم وأسرناها ولازمنا الصدق والاستقامة فاحترمنا الملوك والطوائف واستعملنا مكارم الأخلاق فاستقامت أمورنا ودام سرورنا ودامت سعادتنا وعلت مكانتنا"[1]، فإذا كان هذا سلوك أهل فارس وهم من هم بعبادتهم للنار فكيف بأهل الإسلام الذي جاء لنشر الأخلاق الحسنة وليتمم مكارم الأخلاق ويثبتها ويحظ عليها ويقضي على ما خالف منها الإسلام، فكيف لا تستقيم أمور البلاد الإسلامية والإسلام يدعو إلى هذه الأخلاق التي ذكرها ملك الفرس يزدجر الثالث، بل وجاء الإسلام ليزيد عليها أخرى ويهذب بعضها ويضفي عليها الصبغة الإنسانية، فلا أحد ينكر أن الإسلام يأمر بالعدل والإحسان والإنصاف، قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ

1 بيرم، محمد بن حسين [المشهور بـ: بيرم الأول]، (ت:1214هـ). رسالة في السياسية الشرعية. ص103.

بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾[1] وقوله أيضا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴿٨﴾[2]، وأنه يأمر بالمعاملة الحسنة والترفق واللطف في الأمور كلها، قال صلى الله عليه وسلم: «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله».[3] وأنه يأمر بالصدق لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾[4] وبالاستقامة: فعن أبي عمرة سفيان بن عبد الله رضي الله عنه قال قلت: « يا رسول الله قل لي في الإسلام قولا لا أسأل عنه

1 النحل،90.

2 المائدة،08.

3 أخرجه البخاري في باب: قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة برقم: 6528 وأخرجه مسلم بفظ" إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه" برقم: 2593، أخرجه ابن حبان في باب: ذكر البيان بأن الله جل وعلا يعين على الرفق بأن يعطي عليه ما لا يعطي على العنف برقم: 549، وأخرجه ابن ماجه في باب: الإحسان إلى المماليك برقم: 3689 وفي باب الرفق برقم: 3688، أخرجه أبو داوود في باب الرفق برقم: 4807، وجاء في الترغيب والترهيب في باب: الترغيب في الرفق والأناة والحلم برقم: 4047 وبرقم: 4048. واللفظ للبخاري.

4 التوبة،119.

أحدا غيرك. قال: قل آمنت بالله ثم استقم»[1]، وإنما بعث محمد صلى الله عليه وسلم كما يقول هو عن نفسه: « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[2].

فهذه الأخلاق وغيرها كثير هي الكفيلة بزرع الطمأنينة والود والاحترام بين أفراد المجتمع الواحد مهما كانت خلفياتهم، ويأتي على رأس هذه الأخلاق العدل والحرية إذ هما أساسا بناء المجتمعات والأوطان المتماسكة مهما كانت تركيبتها متباينة سواء على مستوى الدين أواللسان أوالعرق...

غير أن المقارنة بين ما جاء به الإسلام، وقد بينا بعضه سابقا، وبين واقع المسلمين سواء في التعامل مع بعضهم البعض أوفي التعامل مع غيرهم من أهل الذمة تضعنا أمام حالة من الإنحراف عن مبادئ الإسلام وعن ما نادى به الإسلام في معاملة المسلمين وأهل الذمة من قبل الحكام والولاة في بعض فترات الحكم الإسلامي، فلا ينكر أحد الظلم الذي وقع على بعض أهل الذمة والقسوة التي عوملوا بها من طرف بعض حكام المسلمين أوولاتهم في فترات اتسمت بالتعصب الديني وباللاتسامح سواء من المسلمين أومن غيرهم من الطرف الآخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان طبع بعض الحكام والولاة الظلم والجور ديدنه وكان عدله أن يقيم هذا الظلم والجور ويوزعه على جميع الرعية من المسلمين وغير المسلمين فالكل أصابه نصيب منه لأن الظالم لا يقف ظلمه عند أحد، بل إنه في الكثير من الأحيان

1 أخرجه البخاري ومسلم، قال أبو عيسى الترمذي عنه: حديث حسن صحيح.

2 حديث حسن، رواه أحمد والبزار، أنظر: مجمع الزوائد؛ باب حسن خلقه وحيائه وحسن معاشرته صلى الله عليه وسلم، ج9؛ ص15.

كان يرفق بأهل الذمة في الوقت الذي كان منال الرعايا المسلمين القسوة والظلم[1]، مما جعل أحد علماء المالكية يصور لنا هذه الحالة فيقول: "إنهم أعزوا أهل الذمة (يقصد بهم الحكام والولاة) ورفعوهم على المسلمين... ويا ليت المسلمين عندهم كمعشار أهل الذمة، وترى المسلمين كثيرا ما يقولون: ليت الأمراء يضربوا علينا الجزية كالنصارى واليهود ويتركونا بعد ذلك كم تركوهم"[2].

إن الحديث عن الإسلام إنما هو حديث عن المقدس الأبدي المطلق والأمر كذلك بالنسبة للحلول المقترحة من خلال هذا المقدس في مقابل القوانين الدولية المعاصرة وعلى اختلافها وكثرتها والتي يحاول المجتمع الدولي من خلالها معالجة قضايا إنسانية محددة بالزمان وبالمكان وهذا ما يبقيها نسبية غير منجزة، لذلك يجب علينا أن نحذر من الوقوع في منطق مقارنة آية قرآنية بمادة قانونية من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لاعتبار ما ذكرته وهو أن الأولى مقدسة ومطلقة، أما الثانية فنسبية، بينما الواجب علينا هو أن نحاول استنباط القوانين والأسس التي تقوم عليها العلاقات الإنسانية بصفة عامة وما يضبط مسألة الأقليات بوجه خاص من خلال مصادر التشريع الإسلامي المختلفة والتي على رأسها الكتاب والسنة ومن ثم محاولة التنبيه على نقاط التقاطع والالتقاء بين ما جاء في الإسلام وما جاء في القانون الدولي في الموضوع لاعتبار أن هذه القوانين الدولية المختلفة ليست إيديولوجية وليست دينا كي تقارن بدين، إنما هي قوانين ولوائح تم التواضع عليها من طرف رجال ونساء من بلدان مختلفة وألوان شتى وأجناس متعددة وفي ظروف وأزمنة مختلفة كانت الحاجة هي الدافعة إليها،

---

1 يوسف القرضاوي: الأقليات الدينية والحل الإسلامي. ص69.

2 الدردير: الشرح الصغير للدردير بحاشية الصاوي. ج 1، ص369،.

وبالنظر لكل ما ذكرته فإن الواجب على المسلمين أن لا يفتنوا بهذه القوانين للأسباب التي ذكرتها من جهة، وفي الوقت ذاته ننصحهم بعدم رفضها جملة وتفصيلا، بل يجب على المسلم أن يتعامل معها ومع غيرها بشيء من وسع الأفق والفعالية، فيأخذ منها ويترك، ويكون بذلك قد خط طريقا وسطا بين تطرفين، الأول وهو تركها جملة أما الثاني فهو الافتتان بها إلى درجة التقديس وكلاهما مرفوض، لأننا نجد فيها ما يتوافق مع بعض ما جاء به الإسلام وقد نجد فيها جوانب طيبة لكنها موسومة بالنقص فنحاول أن نجبر هذا النقص بما في تراكمات الثقافة والخبرة الإسلامية[1].

وبالعودة إلى مفهوم الإنسان في الإسلام نذكر ما جاء في قصة سيدنا آدم عليه السلام والتي يجب أن يعيها أبناء الإسلام الجادين في إيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بكيفيات التعامل مع بني الإنسانية كافة بغض النظر عن انتماءاتهم أوخلفياتهم، وهذا من خلال قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴿٣٣﴾

1 هيثم مناع: الإسلام والقانون الدولي الإنساني. ص12 وما بعدها.

وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾[1].

فمن خلال ما ورد في هذه الآيات الكريمة يتضح لنا أنها بسطت لنا معطياتا وأفكارا جوهرية رسمها لنا الله عز وجل في كتابه الكريم لنستنير بها في المسألة وهي أن الإنسان هو خليفة الله في الأرض وقد نال هذه المكانة بما منحه سبحانه من وسائل المعرفة والتفوق على باقي المخلوقات، وقد منحه الله عز وجل مكانة كبرى حين أسجد له الملائكة عليهم السلام تكريما له، وهذه الأفكار والمنح (الاستخلاف، والتفوق والعناية والتكريم)، إنما هي أسس التصور الإسلامي للإنسان، والآيات كثيرة والأحاديث النبوية مستفيضة في مسألة التكريم والاستخلاف والتفوق، منها قوله تعالى: ﴿۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾[2]، وهذه الآية تطلق التكريم والتفضيل للجنس البشري كله دون تمييز بين المسلم وغير المسلم أوبين الرجل والمرأة أوبين العربي والأعجمي وفي قوله تعالى أيضا: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾[3]، ففي الآيات هذه تعميم لفكرة تعليم الإنسان دون أي نوع من التمييز وأن الله عز وجل كرمه بالعقل وعدل فيه سبحانه،

1 البقرة،30-34.

2 الإسراء،70.

3 الرحمن،01-04.

فهي قسمة الله العادلة بين جميع البشر، فالعقل كرمة الله تعالى للإنسان والعدل هو ترجمة لإرادته سبحانه في خلقه من مسلمين وأهل ذمة[1].

إن العدل والحرية هما السر في نجاح الحلول المقترحة لمسألة الأقليات الدينية وحماية حقوقها، ولأية قضية يكون الإنسان طرفا فيها ومن غيرهما (العدل والحرية) قد يصعب إيجاد حلول حقيقية لمثل هذه القضايا، وعليه فإن الحل لمشكلة الأقليات في نظري لا يمكن أن يوجد داخل إطار النظم السياسية والاجتماعية التي كانت هي بالأساس السبب في نشوء مشكلة الأقليات لفقد الثقة فيها من جهة ولأنها من جهة ثانية لا يمكن لها أن تنتج أفضل الحلول بعد هذه الفترة الطويلة من الحكم والإدارة، ولذلك عليها التفكير في الشريك الذي قد يساهم في إيجاد الحلول في المعضلات التي قد تواجهها عامة وإيجاد الحلول المناسبة لمسألة الأقليات خاصة[2].

---

1 هيثم مناع. الإسلام والقانون الدولي الإنساني. ص15 وما بعدها.

2 برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ص07.

قائمة المصادر والمراجع

1) دافيد ب، فورسايت. حقوق الإنسان والسياسة الدولية. ترجمة: محمد غيتم، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993م).

2) نعوم تشومسكي. حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية. ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984م).

3) سمير مرقس. الحماية والعقاب، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية. (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2000م).

4) فهمي هويدي. مواطنون لا ذميون"موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين" ط1، (القاهرة: دار الشروق، 1405هـ/1985م).

5) يوسف القرضاوي. الأقليات الدينية والحل الإسلامي. ط1، (عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1417هـ/1996م).

6) محمد عمارة. الإسلام والأقليات" الماضي والحاضر والمستقبل". ط1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 1423هـ/2003م).

7) برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. (القاهرة: شركة الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1988م).

8) آدم ميتز. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. ج1؛ ترجمة: عبد الهادي أبو ريدة، ط4، (بيروت: دار الكتاب العربي، سنة: 1387هـ/1967م).

9) العزاوي، دهام محمد دهام. الأقليات والأمن القومي العربي"دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي"، ط1، (عمان: دار وائل للنشر، سنة: 2003م).

10) جمال البنا. الحساسية الدينية.ط1،(القاهرة:الزهراء للإعلام العربي،1408هـ/1987م)،

11) عبد الله الحسين. الأقليات في الواقع العربي "الاندماج والتجزئة". ط1، (دمشق: دار مشرق . مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، 1995م).

12)أحمد بن نعمان. فرنسا والأطروحة البربرية "الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل" ط2، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، سنة1417هـ/1997م).

13) جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات/ بديل عن تكاثر الدول. ترجمة: حسين عمر، (الدار البيضاء بالمغرب: المركز الثقافي العربي، 2004م).

14) الهمالي، عبد الله عامر. الأقليات. ط1، (طرابلس: المركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الأخضر، أفريل 1985م).

15) فايز سارة. أقليات في شرق المتوسط. ط1، (دمشق: دار مشرق . مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، 2000م).

16) يوسف القرضاوي. الحل الإسلامي فريضة وضرورة. ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1403هـ/1983م).

17) سميرة بحر. المدخل لدراسة الأقليات.(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة: 1982).

18) بيرم، محمد بن حسين [المشهور بـ: بيرم الأول] (ت:1214هـ). رسالة في السياسية الشرعية. ط1، تحقيق وتعليق: محمد الصالح العسلي، (دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 1423هـ/2004م).

19) الدردير. الشرح الصغير للدردير بحاشية الصاوي. ج 1.

20) هيثم مناع. الإسلام والقانون الدولي الإنساني"فضل الحضارة العربية الإسلامية في وضع ضوابط إنسانية لحالات استعمال العنف". ط1، (دمشق: مركز الراية للتنمية الفكرية، 1424هـ/2003م).